مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (2012-2021): بين الفاعلية والضعف

Contribution of Civil Society in the Democratic Transformation Process in Algeria (2012-2021): Between Effectiveness & Weakness

أ.د: محمد مجدان(*)

تاريخ الاستلام: 2021/07/24 تاريخ القبول: 2021/11/26

الملخص:

تقوم هذه الدراسة بتحليل مساهمة المجتمع المدني في العملية الديمقراطية في الجزائر،في الفترة ما بين 2012 و 2021 وذلك من خلال التعرف على مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة، والتطرق إلى المجتمع المدني في الجزائر: ظهوره، ودوره في عملية التحول الديمقراطي فيها، والذي يبرز في عملية التنشئة السياسية والمشاركة السياسية، وكذلك في علاقته بالنظام السياسي في الجزائر. ثم يتم تناول فاعلية تأثير هذا المجتمع المدني في هذه العملية، أو ضعفه فيها. وأخيرا يتم تناول الوسائل التي يمكن أن تدفع المجتمع المدني وتدعمه لكي يساهم بفاعلية في هذا التحول.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعا هاما مرتبطا بنجاح العملية الديمقراطية: مساهمة المجتمع المدني في ذلك،

Abstract:

This study analyses the contribution of civil society in the transformation towards democracy in Algeria between 2012 & 2021, by examining, first, the concept of civil society in general, and then the state of civil society in Algeria: its emergence, its evolution & its contribution to the process through political socialization, political participation as well as its relationship with the political regime in the country. This study also assesses the effectiveness of civil society organizations in enhancing the democratic transformation in Algeria. Finally, the study presents certain means and conditions through which the civil society in Algeria can play more effective and active role. The importance of this study lies in its

(*)كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 e. mail: medjden.mohammed@outlook.fr

انطلاقا من الاستفادة من تجارب دول أخرى سبقت الجزائر. ولكن رغم هذا، فإن المجتمع المدني في الجزائر تميز بالضعف بسبب عدة أسباب، يتم تبيانها في ثنايا هذه الدراسة.
لهذا تنتهي الدراسة إلى أنه لكي يساهم المجتمع المدني بفاعلية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، لا بد من تحقيق شروط وإيجاد أرضية ملائمة لذلك، بتوافر مجموعة من الوسائل: ثقافية-اجتماعية، واقتصادية، وقانونية-سياسية، تدعم دور المجتمع المدني وتدفعه إلى المساهمة الجيدة.
الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التحول الديموقراطي، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية النظام السياسي، مساهمة المجتمع المدني، الجزائر

attempt to depict the link between democracy and the civil society in Algeria, which this paper argues that it has relatively played limited role for several reasons that are to be explained.
Key words:
civil society; Democratic transformation; Political socialization; Political participation; Political regimes.

مقدمة:

لا يجادل أحد في الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم، وذلك لأنه يعتبر من الفواعل الأساسية في هذه العملية، فهو يعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين والنظام السياسي، وذلك بتحويل انشغالاتهم ومطالبهم إليه، إذ يتم بواسطته الضغط على هذا النظام للحصول على تلك المطالب، والاهتمام بتلك الانشغالات، وتحويلها إلى سياسات عامة، وإلى قرارات يستفيد منها الجميع.

كما أن للمجتمع المدني تأثيرا مباشرا على المواطنين أنفسهم في ميادين الحياة المختلفة، لأنه الأقرب إليهم، وبالتالي فبإمكانه فهم سلوكاتهم ومواقفهم إزاء أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية.. الخ.

للمجتمع المدني كذلك تأثير على قرارات النظام السياسي المختلفة، ومنها عملية التحول الديمقراطي. كما ينظر النظام السياسي إلى المجتمع المدني باعتباره الشريك الاساسي له في صناعة القرارات الهامة والمصيرية في المجتمع. وأخيرا يلعب المجتمع المدني دورا هاما في ضمان تثبيت واحترام مبادئ الديمقراطية، وضمان حقوق الانسان والحريات العامة في المجتمع واحترامها.

ومن هنا تظهر أهمية موضوع دور المجتمع المدني علميا، من حيث جلب اهتمام الباحثين والدارسين وصناع القرار في مختلف الدول، وعمليا بالنظر لتطوراته السياسية في دول العالم الثالث عامة، مما أدى إلى القيام بالإصلاحات والتعديلات السياسية والدستورية في هذه الدول.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بالمجتمع المدني وبنشاطه ومساهمته، من خلال حثها وتشجيعها على إنشاء الجمعيات على اختلاف أنواعها وتنوع نشاطاتها. وما التشريعات المختلفة حول الموضوع إلا دليلا واضحا على هذا الاهتمام وذاك التشجيع. كما أن هناك من يعتبر المجتمع المدني في الجزائر مهما من خلال الدور الذي لعبه في دفع الكثير من الإصلاحات والتغييرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية إلى البروز والتحقق، بالإضافة إلى مساهمته في المحافظة على التوازنات العامة داخل الدولة، خاصة في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية التي مرت بها البلاد.

كما تظهر هذه الأهمية للمجتمع المدني في الجزائر في تناوله والاهتمام به في الخطابات الرسمية، وفي المجال الإعلامي كذلك، حيث أصبح عاملا مهما يعول عليه في كثير من الأمور الهامة ومنها العملية السياسية، وعملية التحول الديموقراطي.

إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم ذكره، ستحاول هذه الدراسة معالجة مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف أسهم المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وخاصة منذ الإصلاحات السياسية الثانية سنة 2012 إلى اليوم (2021) ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية: ما هو مفهوم المجتمع المدني، وما هو مفهوم التحول الديمقراطي؟ ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟ ماهي حدود مساهمة المجتمع المدني في الجزائر في عملية التحول الديمقراطي؟ كيف يتم دفع ودعم مساهمة المجتمع المدني هذه؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية والأسئلة المتفرعة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- كلما ارتفعت مساهمة المجتمع المدني في الجزائر ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي
- كلما كان المجتمع المدني أكثر تنظيما، كلما ساهم في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.
- ربما هناك ارتباط بين استقلالية المجتمع المدني في الجزائر ومساهمته في عملية التحول الديمقراطي.
- تتوقف فاعلية المجتمع المدني في الجزائر ومساهمته في العملية الديمقراطية، قوة وضعفا، تبعا لطبيعة النظام السياسي الحاكم وعلاقته به.
- ربما ضعف المجتمع المدني في الجزائر، يؤثر سلبا على التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين.

مقاربات ومناهج الدراسة: وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، وللتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو لا، تستعين الدراسة بالمقاربات والمناهج التالية من أجل المساعدة على الفهم والتحليل.

المقاربات: هناك اقتراب التفاعل السياسي، وهناك المقاربة السلوكية.

- اقتراب التفاعل السياسي: الذي ينطلق من افتراض أن علاقة الدولة بالمجتمع عامل هام لفهم ديناميكية الحياة السياسية. فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل تاريخية واجتماعية وأيديولوجية وثقافية ودولية، وهي التي تحدد الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، والتي لا تقتصر على الموظفين الرسميين للدولة وعلى السياسيين، بل تتعداهم إلى التنظيمات المدنية. ومن خلال هذا الاقتراب يمكن تناول طبيعة العلاقة التي تحكم النظام السياسي في الجزائر بالمجتمع المدني

- المقاربة السلوكية: التي تعتمد على نوع من الآلية في تحليل الظواهر، قائمة على الفعل ورد الفعل، والسلوك حسبها لا يتغير عن طريق تفاعلات داخلية، بل استجابة لتغير العوامل الخارجية والمحيط. ومن خلال هذه المقاربة يمكن ملاحظة أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

- المنهج المقارن، وذلك من خلال ضبط العلاقة بين متغيري الدراسة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2021، من أجل الوقوف على مميزات ونقائص المجتمع المدني خلالها، وكذا الرهانات والتحديات التي تواجههما. كما أن هذا المنهج يلقي الضوء على أدوار ووظائف المجتمع المدني عبر هذه المرحلة، ويساعد على تقييم التأثيرات والنتائج.

- المنهج التاريخي، وهو يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، ومعرفة العوامل التي أنشأتها وأثرت فيها والتطورات التي لحقت بها. وفي هذه الدراسة يتم تحليل التطور التاريخي لمتغيري الدراسة: الديمقراطية والمجتمع المدني عامة وفي الجزائر خاصة.

تقسيم الدراسة: تهدف هذه الدراسة إذن إلى إماطة اللثام على مساهمة المجتمع المدني في الجزائر في عملية التحول الديمقراطي. وسيتم ذلك من خلال التعرف على مفهوم المجتمع المدني عامة وعلى أهم مؤسساته، وكذلك التعرف على مفهوم التحول الديمقراطي. ثم سيتم تناول المجتمع المدني في الجزائر: ظهوره ومساهمته في الساحة السياسية: في عملية التنشئة السياسية، وفي المشاركة السياسية، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي ظلت تربطه بالسلطة السياسية في الجزائر. كل ذلك من أجل معرفة كيف ساهم في عملية التحول الديمقراطي فيها منذ الإصلاحات السياسية الثانية سنة 2012 إلى اليوم. ثم سيتم التعرض للأسباب التي ظلت تعيق هذا المجتمع المدني عن القيام بدوره. وأخيرا سيتم تناول الوسائل التي من شأنها العمل على تدعيم المجتمع المدني ودفعه لكي يقوم بمساهمة فعالة في هذا المجال.

2. مفهوم المجتمع المدني، ومفهوم التحول الديمقراطي: سيتم هنا التعرف على مفهوم كل من متغيري الدراسة: المجتمع المدني، بتناول تعريفه ونشأته، بالإضافة إلى مكوناته ومؤسساته، ثم مفهوم التحول الديمقراطي وما يرتبط به.

2 .1. مفهوم المجتمع المدني: يعد مفهوم المجتمع المدني من بين أكثر المفاهيم عرضة للنقاش والخلاف، إذ ليس هنالك اتفاق حول مفهومه، لأنه مصطلح غامض ومرن في نفس الوقت، وخاضع لعدة تفسيرات والتي قد تكون متناقضة أحيانا، وذلك حسب رأي المفكر والمرجعية التي ينطلق منها، وكذلك بسبب الإختلاف الكبير بين ما يمكن إدراجه ضمن إطار المجتمع المدني وما لا يمكن.

وإذا ما تم استعراض تاريخ ظهور ونشأة المجتمع المدني، فإن جذوره ترجع إلى أرسطو الذي قام بتقسيم الدولة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الغنية جدا، الطبقة الفقيرة جدا، والطبقة الوسطى، ولكل طبقة دورها في المجتمع، والذي يتفاوت من طبقة لأخرى[1].

إلا أن معالم المجتمع المدني لم تتبلور، ومظاهره لم تتضح إلا في القرنين 17و18، وارتبط ذلك بتطور الفكر السياسي في أوربا، وبظهور نظرية العقد الإجتماعي هناك، وكذلك بعد انتقال

المجتمع الأوروبي من النظام الإقطاعي الزراعي إلى النظام الرأسمالي التجاري الصناعي، وما نتج عن هذا الانتقال من صراعات على جميع الأصعدة: فكرية، اجتماعية، سياسية واقتصادية وغيرها، كانت بداية لتشكل المجتمع المدني وبلورته[2].

كما كان لنجاح الثورات السياسية هناك، الدور الكبير في تشكل المجتمع المدني وظهوره بشكل أوضح، بدءا بالثورة الهولندية في القرن17، والثورة البريطانية (1641- 1688)، فالثورة الفرنسية (1785- 1815)، والثورة الألمانية في منتصف القرن 19. هذه الثورات نقلت المجتمع الأوروبي من مجتمع مسير تبعا لنظرية الحق الإلهي وقوانين الطبيعة، إلى مجتمع مدني متحضر يقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية.[3]

ولهذا فقد اتفق المفكرون الغربيون على اختلاف توجهاتهم، على أن المجتمع المدني مر بمرحلتين: في الأولى كان الناس يعيشون تبعا لقوانين الطبيعة، وهي الحالة التي سبقت دخول الإنسان في المجتمع وتسمى حالة طبيعية. وفي الثانية، انتقل الإنسان للعيش داخل المجتمع، في ظل قيود وقوانين يخضع لها الجميع، والتي تم وضعها تبعا لعقد اجتماعي بين الناس[4].

أما عن تعريف المجتمع المدني، فنجد أن هناك تعاريف متعددة في الفكر الغربي خاصة:

- فقد عرفه (Hygel) بأنه: "تلك الأنظمة والأنشطة التي تقوم على أساس التعاُقد بين الأفراد خارج إطار العائلة أو الدولة".

---

[1]- هرنبورغ، جون، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008. ص ص 54، 55.

[2]– الصوراني غازي، **تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، مركز دراسات الغد العربي، غزة، فلسطين 2004. ص 26

[3]- المرجع نفسه، ونفس الصفحة

[4]–بياضي مي الدين، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي، دوره في التنمية السياسية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011- 2012، ص ص 17،18

- وعرفه (Stephen Dilo) بأنه:"أشكال من الجمعيات يطلق عليها غالبا مجموعات طوعية، توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة، ينضم إليها المواطنون طواعية، وتعمل ضد سلطة الحكومة المركزية.[5]

- أما (Dominique Collas) فقد عرف المجتمع المدني بأنه: "تلك الحياة الاجتماعية، وخاصة الحياة العامة المنظمة انطلاقا من منطق خاص، والتي تضمن من خلال ذلك ديناميكية اقتصادية، وثقافية وسياسية".[6]

- وعرفه (Wright Jordan) بأنه: "مملكة تقع بين الدولة والأسرة، وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، إذ تتمتع بالاستقلال الذاتي في تعاملها معها، وتتشكل من مجموعة من الأفراد يهدفون إلى حماية مصالح و قيم معينة".[7]

يمكن الاستنتاج من هذه التعاريف وغيرها أن المجتمع المدني هو تلك النشاطات أو التنظيمات التي تنشأ بين مجموعة من الناس على أساس اتفاق تعاقدي حر بعيدا عن إطار الهياكل الرسمية للدولة، ويكون هدفها حماية مصالح ومبادئ معينة، والسعي للاستفادة من مكاسب ومنافع محددة.

ومن خلال هذه التعريفات المختلفة وغيرها، يظهر مدى مرونة بل وضبابية مفهوم المجتمع المدني، فكل مفكر يركز على جانب معين من الظاهرة، ومن هنا لا نجد اتفاقا بينهم حوله.

وبغض النظر عن هذا، فمن المتعارف عليه أن المجتمع المدني يتكون من عدة مؤسسات أهمها:

1.1.2.الجمعيات: هي تعبير سياسي واجتماعي يخص مجموعة من الأفراد ينضمون لبعضهم البعض طواعية للدفاع عن مصالحهم المشتركة في إطار حدود معينة. وتختلف الجمعيات باختلاف اهتماماتها ومصالحها، منها: المهنية، الخيرية، الإنسانية، الدينية، العلمية، والرياضية.. وغيرها. وتغطي هذه الجمعيات جل مجالات الحياة ونشاطاتها

---

(5) . ديلو، ستيفن، **المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003.ص 15

(6) -وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، **المجتمع المدني في العالم العربي** 2013.، ص 7

(7)- نفس المرجع ونفس الصفحة

المختلفة. كما تعتبر أداة للأفراد لتوظيف معارفهم واستغلال وسائلهم من أجل تطوير النشاطات التي يهتمون بها.[8]

2.1.2 . النقابات: هي مؤسسات تضم مجموعة من الأفراد، بهدف الدفاع عن مصالحهم المهنية.

وهي تعتبر من بين أهم التنظيمات الناشطة في المجتمع المدني، إذ أن الكثير منها قاد عديدا من الإصلاحات ضد بعض الأنظمة التسلطية والإستبدادية في العالم، كنقابة تضامن في بولونيا في بداية الثمانينيات، والتي أسقطت الحكومة الشيوعية هناك. كما تساهم النقابات في صيانة الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد، والوقوف دون محاولات التقسيم لمبرر طائفي أو ديني أو عرقي ...أو غير ذلك. ومن أمثلة النقابات نجد: نقابات العمال عامة، الأطباء، المحامين، المهندسين والمعلمين، الخ [9]

3.1.2.**المنظمات غير الحكومية:** وهي عبارة عن منظمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، مستقلة عن الدولة، وليس لها أهداف تجارية، وتتكون من مجموعة من الأفراد، يسعون للتأثير في السياسات العامة للدولة المتواجدين فيها، وهدفها تحقيق الإتصال بين الأفراد والجماعات على النطاق العالمي. ومن أمثلتها الصليب الأحمر والهلال الأحمر. والمنظمات غير الحكومية كثيرة جدا.

4.1.2. الأحزاب السياسية: رغم أنها ليست من المجتمع المدني بل من المجتمع السياسي، لأن ما يميز المجتمع المدني، ليس استقلاله عن الدولة فقط، بل واستقلاله عن السياسة أيضا. كما أن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة، بخلاف منظمات المجتمع المدني. ولكننا أدرجناها هنا بسبب دورها الهام في تنشيط المجتمع، فنشاطها لا يقتصر على المشاركة في الانتخابات والسعي نحو السلطة فقط، بل تهتم كذلك بعملية الرقابة على الدولة، وتحقيق المشاركة السياسية، وتكريس التنشئة السياسية والاجتماعية، والمطالبة بترقية حقوق الإنسان واحترامها، والعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والمطالبة بحرية الرأي وحرية التعبير، إلى غير ذلك من النشاطات الهامة في المجتمع.

---

[8]- عابد، عمر "**المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية**"، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015- 2016. ص ص 14، 15

[9]– نفس المرجع، ص 14

ويتكون المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته من مجموعة مبادئ تعتبر أصيله في تكوينه:

أ. قيام مؤسسات لا تنتمي إلى الدولة، وتعكس مصالح المواطنين واهتماماتهم في مختلف الميادين، وتتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في النشاط واتخاذ القرارات في مجال اختصاصها.

ب. ضمان حق المواطنين في المعارضة الفكرية والسياسية، وهذا ما يدعم الولاء للمجتمع ككل وليس لجهة أخرى محددة كالقبيلة أو العشيرة ... الخ، خاصة في حالة تناقض المصالح وتضاربها.

ج. كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وقوي نشاطها، كلما ضعفت قوة الدولة على ممارسة التسلط والضغط على المواطنين، لأن المجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين الدولة والمواطن، وذلك لأن الفرد لا يتعامل مع الدولة منفردا، بل يتعامل معها داخل مؤسسة أكبر منه تقدم له نصيبا من المساندة والحماية.

2.2.**مفهوم التحول الديمقراطي:** يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم *التي شغلت* الدول كلها، نظرا لما أصبح للديمقراطية من قيمة وأهمية في سلم المعايير السياسية، بحيث أصبحت من الضرورات والاحتياجات التي يطالب بها الجميع. كما أن هذه العملية تعتبر من أبرز وأهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهده العالم الثالث عامة والجزائر خاصة مع نهاية الثمانينيات.

ويتميز مفهوم التحول الديمقراطي بخاصية التلون المعرفي واللبس والغموض، نتيجة تعدد وتنوع واختلاف المصادر والمنظومات الفكرية التي يستند إليها. وتبدأ دائرة اللبس والغموض من خلال تعدد واختلاف التفسيرات حوله، حيث يعبر عنه تارة بالانتقال السياسي أو الديمقراطي، ومرة بالدمقراطة، وكذا بالإصلاح السياسي و الإصلاح الديمقراطي، أو التغيير السياسي .. الخ.

التحول هو عملية الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى، تكون مختلفة عنها تماما. ومنه فعملية التحول الديمقراطي تكون بالانتقال من حالة سياسية إلى حالة أخرى استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية. ويتمثل هذا التحول في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، وهو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، وتتميز بالصعوبة والتعقيد. وتتضمن عملية التحول الديمقراطي عدة مراحل، تبدأ بالقضاء على النظام التسلطي، ثم التحول إلى المرحلة الانتقالية، وتليها مرحلة ترسيخ الديمقراطية كمرحلة أخيرة.

وتتخذ عملية التحول الديمقراطي عدة أشكال أو أنماط، أي الكيفية التي يتم بها التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، أو نقطة انطلاق وبداية عمليات التحول، وهنا يتم التمييز بين ثلاث بدايات: إما عن طريق النخبة الحاكمة التي تكون هي المبادرة بعملية التحول، وتسمى نمط التحول، أو أن المبادرة للتحول تكون من طرف النخب المعارضة للنظام، وتسمى نمط الإحلال، أو تكون مزيجا بين الأسلوبين، بحيث تكون عملية التحول عن طريق الحوار والاتفاق بين المعارضة والنظام على إجراء الإصلاحات اللازمة، وتسمى نمط الإحلال التحولي.[10]

3.المجتمع المدني في الجزائر ومساهمته في عملية التحول الديمقراطي: سيتم هنا تناول ظهور المجتمع المدني في الجزائر وتطوره، ثم تناول مساهمته في عملية التحول الديمقراطي، وسيتم التركيز على دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية وفي تدعيم ثقافة المشاركة السياسية، وأخيرا على علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي في الجزائر.

1.3.**ظهور المجتمع المدني في الجزائر وتطوره:** لعبت الفترة الطويلة للاستعمار في الجزائر والقمع الذي تعرض له الشعب، دورا في تكوين صورة لدى الفرد على سطوة السلطان. وكرس هذا طبيعة الدولة الكوربوراتية التي اتسمت بها الجزائر بعد الاستقلال، واحتكارها المجال السياسي وربطه بالمجال الأمني، واعتبار نفسها الوصي على الجانب الاجتماعي، أي منطق الأبوية، ولهذا وقفت الدولة ضد تطور ونشاط المجتمع المدني لفترة طويلة. إلا أنه بعد الانفتاحات التي عرفتها الجزائر في الثمانينيات وتكريسها للحقوق المدنية والسياسية، عرف المجتمع المدني تطورا وشيوعا. ويرجع هذا إلى جملة عوامل منها الداخلية كتراجع الدولة اجتماعيا الناتج عن تراجعها اقتصاديا، وإلى عوامل خارجية نتيجة التطورات العالمية التي أسهمت في بروز قوى *المجتمع المدني عالميا وتنامي الاهتمام به، نتيجة ظهور ما سمي بالموجة الثالثة للديمقراطية*.

وهكذا عرف الميدان السياسي في الجزائر مفهوم المجتمع المدني بشكل أوضح، واحتضنت بعض القوى السياسية والاجتماعية هذا المفهوم بسهولة وتبنت أطره التنظيمية الجديدة، وخطابه الفكري، وخاصة إثر إقرار التعددية السياسية والحزبية بعد وضع دستور 23 فبراير 1989، الذي سمح بإنشاء الجمعيات. حيث يشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات

---

[10]- هنتنغتن، صموئيل، **الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ط1، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993. ، ص ص 179- 240

والحقوق في المادة 33 من هذا الدستور، إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية، على الحقوق الأساسية للإنسان. كما يشير إلى أن الحريات الفردية والجماعية مصونة. وتظهر هذه الحقوق بصورة واضحة في نص المادة 41 من هذا الدستور، التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن. كما وضع هذا الدستور مادة خاصة للتفرقة بين الجمعية والحزب السياسي، وهي المادة 42 المتعلقة بالحق في إنشاء الأحزاب.

وبعد إقرار دستور 1989 تم إصدار قانون الجمعيات رقم 90/31 في 4 ديسمبر 1990، والذي عرف الجمعية في المادة 2، بأنها: "اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع مهني اجتماعي، علمي، ديني، تربوي وثقافي على الخصوص"[11]

كما نص القانون العضوي رقم 12/06 الصادر في 15جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات على ذلك، وعرفت المادة 2 منه الجمعية بكونها: "تجمع أشخاصا طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا، ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".[12]

يظهر من خلال هذه الإشارات والتعريفات التي أتى بها المشرع الجزائري في مختلف قوانين الجمعيات، أنه قد هدف إلى تقديم تعريف للجمعية، لتمييزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

ثم جاء التعديل الدستوري في 7مارس 2016، والذي نصت المادة 48 منه على حريات التعبير، وأن إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن. كما نصت المادة 54 منه على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية.[13]

وفي المدة الأخيرة، تم تعديل الدستور الجزائري الذي طرح للاستفتاء الشعبي يوم 1 نوفمبر

---

(11)- . عابد عمر، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 45

(12)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16.06، المؤرخ في 12. 01 .2012، يتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 2، في: 15 جانفي 2012.

(13)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16. 01، المؤرخ في: 6.3. 2016، يتضمن تعديل الدستور، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، في: 3 جويلية 2016

2020، هذا الدستور أعطى أهمية أكبر لمؤسسات المجتمع المدني ومساهماتها.

يتبين من هذا كله أن جميع هذه الإصلاحات والتشريعات، جاءت لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تهيئة الإطار السياسي والاجتماعي المناسب لتحقيق الديمقراطية من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والتنشئة السياسية، وتنشيط المشاركة السياسية.

هذا من الناحية القانونية، ولكن من الناحية الفعلية، وحسب بعض الملاحظين، فقد قصد النظام السياسي في الجزائر من وراء تعامله مع موضوع المجتمع المدني، وحثه على إنشاء الجمعيات، وكذا الأحزاب السياسية، لتحقيق هدفين أساسيين هما:

1- امتصاص غضب المواطنين، بسبب تدهور مستوى المعيشة التي ازدادت سوءا من الجانب الاجتماعي والاقتصادي خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. وكان الأمر كذلك حتى مع الحراك الشعبي المناوئ للسلطة بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019.

2- زيادة إحكام قبضة النظام السياسي على الأوضاع العامة في البلاد، حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى سلم السلطة كما كان من قبل، بواسطة وضع استراتيجية تمكنه من إنهاء هيمنة الحزب الواحد، وتحييد الجهات الضاغطة التي تستخدمه.

2.3. مساهمة المجتمع المدني في الجزائر في عملية التحول الديمقراطي: سنركز هنا على3 مؤشرات أساسية في هذه العملية: التنشئة السياسية، وترسيخ ثقافة المشاركة السياسية، وأخيرا علاقة المجتمع المدني بالسلطة الحاكمة. دون القول بعدم أهمية المؤشرات الأخرى: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن لا يمكن تناولها كلها هنا لأننا بصدد مقال محدود الحجم.

1.2.3. مساهمة المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية: تظهر أهمية التنشئة السياسية في التعبير عن اتجاهات المجتمع، وتحقيق التعبئة السياسية، واختيار النخب السياسية وتدريبها لتتقلد مناصب المسؤولية، زيادة على نشر الثقافة السياسية، وتحقيق التكامل السياسي. وهنا تظهر علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية، وذلك عن طريق التثقيف السياسي من خلال عقد الاجتماعات والمؤتمرات، وتنظيم دورات التدريب السياسي، ونشر البرامج والآراء السياسية في صحفها ومنشوراتها.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية مؤسسات للتنشئة السياسية، حيث تقدم للمواطنين معلومات ومعارف سياسية متنوعة، كما أنها تعمل على تعبئتهم للمشاركة السياسية، وكذا التصويت في الانتخابات، أو التعبئة وراء أفكار وبرامج سياسية

معينة. غير أنه يلاحظ أن نشاط مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ظل محدودا، وخاصة فيما تقوم به الاحزاب السياسية من تعبئة وتدريب وتحضير لنخبها، هذا بسبب ضعف البرامج والحملات التي تقدمها، أو ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها. وهذا يعني عجز في عملية التنشئة السياسية. ويرجع ذلك إلى هيمنة مرشحي السلطة على الاحزاب السياسية وعلى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى أو احتوائها، فمثلا عرفت الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 عدة تحالفات حزبية وجمعوية، اتخذت مواقف مدعمة ومساندة للرئيس بوتفليقة، وهذا يدل على ضعف الأحزاب والمنظمات المدنية وعلى عجزها، ويدل كذلك على سيطرة السلطة عليها التي عملت على اختراق جل الجمعيات واحتوائها، والضغط على الأحزاب السياسية.[14].

وإذا كانت نسبة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات، تبين درجة النشاط والمساهمة التعبوية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني من اجل تنشئة الأفراد سياسيا، فإنه يلاحظ امتناع المواطنين وعزوفهم عن المشاركة في العملية السياسية، ففي انتخابات 2012 التشريعية مثلا، كانت نسبة المشاركة 42.26 %، بل ويرى البعض أن نسبة المقاطعة فاقت 80% [15]

وتعتبر هذه النسب المتدنية في الانتخابات وقلة اهتمام المواطنين بها، انعكاس حقيقي لظاهرة امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات، وبالتالي تعني عجز مؤسسات المجتمع المدني على زرع المبادئ والقيم السياسية، ونشر الوعي السياسي، وتعبئة المواطنين وتحسيسهم وتنشئتهم سياسيا. وحتى هذا الإقبال الضعيف لم يكن دافعه إسم الحزب وبرنامجه، أو بسبب النشاط الذي لعبته هذه الجمعية المدنية أو تلك، وإما كان دافعه العروشية والعلاقات الشخصية للمترشحين، ويرجع هذا إلى فقدان الثقة بين المواطنين والاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

كما يدل هذا الامتناع على عجز الأحزاب السياسية وهذه المؤسسات على تقديم البديل عن النظام السياسي القائم، فهي في نظر الكثيرين تساند النظام وتمشي في ركابه. كما أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة، إلا أننا نجد أن الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

---

[14]– موزاي بلال "الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، عدد 1، جانفي 2015 ص148.

[15]- ضميري، عزيزة، "**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007- 2008. ص 123.

ظلت دائما ذات نشاطات ظرفية أو موسمية متقطعة، تظهر فقط في المناسبات الانتخابية ثم تنسحب وتختفي بعد ذلك.[16]

كما يعود ضعف نشاط ودور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر، إلى طبيعة علاقته بالنظام السياسي التي ظلت قائمة، إما بتبعيته له أو بتحالفه السياسي معه، مما جعل التعبئة الجماهيرية والحملات الانتخابية غير متوازنة، وذلك لأن المجتمع المدني ظل مستغلا من قبل النظام لدعم مرشحيه، فيقوم بتعبئة المواطنين من خلال المؤتمرات والحملات الدعائية والإعلامية، ليس كأداة للمشاركة الفعلية، بل كأداة لمساندة قرارات النظام القائم واختياراته.

وهكذا يظهر أن تبعية المجتمع المدني للنظام الحاكم قد أثرت على حياديته واستقلاليته وعلى القيام بمساهمته الحقيقية عامة، وفي التعبئة الجماهيرية والتنشئة السياسية خاصة.

2.2.3. مساهمة المجتمع المدني في تدعيم ثقافة المشاركة السياسية: تمكن المشاركة السياسية المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين، أو كجماعات أو كأحزاب سياسية، أو كعناصر ناشطة سياسيا. كما تمكنهم من تكوين الأحزاب أو الانضمام إليها، وغير ذلك من مجالات المشاركة السياسية. وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى الجهات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية، بواسطة تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية إزاء القضايا والأهداف العامة للبلاد، من خلال تنشئتهم وتوعيتهم كما أسلفنا.[17]

وإذا ما تم استعراض مساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الجزائر وخاصة في العملية الانتخابية في السنين الاخيرة كمؤشر على سبيل المثال لا الحصر، فقد تمثلت في:

- الانتخابات التشريعية لماي 2012، والتي عرفت مشاركة 44 حزبا تتنافس على 462 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني، وكانت نسبة المشاركة 43.14%

- الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) لنوفمبر 2012، عرفت مشاركة 44 حزبا بالإضافة الى الاحرار، وكانت نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية 44.27% (مقارنة ب 43.96 %

---

[16]– عابد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 8

[17]- بياضي، مرجع سبق ذكره، ص 156

في 2007). أما انتخابات المجالس الولائية فقد عرفت مشاركة 52 حزبا + الأحرار. وكانت نسبة المشاركة 84 .42% (مقارنة ب 26 .43 % في 2007 ، والتي شارك فيها 24 حزبا فقط).

- الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014، كانت نسبة المشاركة 71 .50% ، وقادت إلى جدل حاد في الطبقة السياسية والمجتمع المدني، بين مؤيد ومعارض لترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة نظرا لحالته المرضية، حيث طالب المعارضون بتطبيق المادة 86 من الدستور الخاصة بعدم الترشح بسبب العجز، ولكن المجلس الدستوري رفض ذلك.

- الانتخابات التشريعية لماي 2017، بمشاركة 55 حزبا + الاحرار. ونسبة المشاركة 55 .38%

- الانتخابات المحلية لنوفمبر 2017 ، وشهدت مشاركة أكثر من 50 حزبا، ووصلت النسبة الى 46.86% في الانتخابات البلدية، و 96 .44% في الانتخابات الولائية.[18]

وبعد حراك 22 فبراير 2019 وإسقاط نظام بوتفليقة، فإن عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات ظل هو القاعدة، ظهر في الانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر 2019، أو الاستفتاء على تعديل الدستور في 1نوفمبر 2020، وأخيرا الانتخابات التشريعية ل 12 جوان 2021.

ما يلاحظ بالنسبة لمساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية أنها كانت كبيرة، ويظهر ذلك في مشاركة عدد لا باس به من الاحزاب السياسية والأحرار في مختلف الانتخابات التي جرت، إلا أن نتائجها كانت منخفضة جدا، وذلك بسبب سيطرة حزبي النظام: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي. أما مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات، فقد كانت هناك مقاطعة كبيرة، مقارنة بعدد المسجلين، وهذا يدل على عجز مؤسسات المجتمع المدني كلها على غرس المبادئ والقيم السياسية، ونشر الوعي، وتعبئة الافراد وتحسيسهم وتنشئتهم سياسيا، للاهتمام بمثل هذه الأمور، وكذلك عجز هذه المؤسسات على تقديم البديل الحقيقي للنظام السياسي القائم.

إذن رغم محاولات مؤسسات المجتمع المدني مع الأحزاب توسيع المشاركة السياسية، إلا أنها لم تكن كما ينبغي، لأن نشاطاتها ظلت مناسبتيه، كما أنها لم تكن تملك قوة التأثير على المواطنين لترسيخ ثقافة سياسية من أجل تنشئة سياسية. كذلك نظرا لعجز هذه الاحزاب والجمعيات على تأطير المواطنين وتوجيههم، مما أدى إلى انقطاعهم عن المشاركة السياسية،

---

[18]- . يسعد والي، الانتخابات البرلمانية والمحلية وعواقبها على القطب الحزبي الرائد، **ملتقى حول الانتخابات المحلية والبرلمانية في الجزائر** بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2017.، ص 9

خاصة في الانتخابات. كذلك بسبب تبعية المجتمع المدني للسلطة السياسية الممثلة في التحالفات السياسية في الانتخابات أو التعبئة غير المتوازنة للأفراد. كل هذا أدى إلى عدم إمكانية لعب مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في عملية التنشئة السياسية.

لكن رغم هذا فقد أصبح المجتمع المدني في الجزائر مؤخرا أكثر نشاطا وأكثر حيوية عما كان عليه من قبل، عندما كان يسود الركود والتهميش. وحتى وإن اتسم نشاطه هذا بالعديد من السلبيات والمآخذ التي ظلت عالقة به، سواء تمثلت في فكرته القائمة على التبعية والدعم للسلطة الحاكمة في الانتخابات طمعا في الاستفادة من مكاسبها المادية، أو كان الأمر متعلقا بموقف النظام السياسي نفسه من تنظيمات المجتمع المدني في العمل على ترويضها واحتوائها، أو حتى إقصاء من يراها تمثل خطرا على بقائه واستمراره. إن هذه الحركية للمجتمع المدني، وبصرف النظر عن خلفياتها وسلبياتها، يمكن اعتبارها شيء إيجابي في إطار حرية الرأي وحرية التعبير التي يكفلها الدستور الجزائري.[19] وربما هذه الحركية جاءت في سياق ما شهدته الساحة العربية فيما سمى بالربيع العربي، وكذلك بسبب ضغوطات القوى والمؤسسات الدولية ومطالبتها باحترام حق الشعوب في الحرية، دون وصاية من السلطات الحاكمة. يضاف إلى هذا مجيء موعد الانتخابات الرئاسية في أفريل 2019 قبل إلغائها، والتي فرضت على المجتمع المدني أن يكون له موقف، وأن يثبت وجوده في الساحة الوطنية.

وقد ظهرت هذه الديناميكية للمجتمع المدني في المظاهرات (الحراك) الخاصة ضد ترشح بوتفليقة للعهدة *الخامسة* لهذه الانتخابات منذ 22 فبراير 2019. واستطاعت إجبار النظام على إلغاء العهدة الخامسة وتأجيل انتخابات 18 أفريل 2019، ثم استقالة بوتفليقة قبل نهاية عهدته الرابعة. والأمور خضعت لتطورات متلاحقة بقيام انتخابات رئاسية التي جرت في 12 ديسمبر 2019، ثم في الدستور الجديد (1 نوفمبر 2020)، والذي أعطى اهتماما كبيرا للمجتمع المدني، وشجع على زيادة عدد منظماته، ومساهماتها في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذه

المساهمة لم تكن فعالة في الانتخابات التشريعية ل 12 جوان 2021، ربما لأن المجتمع المدني ما زال في طور النضج، وسوف تكشف لنا الاستحقاقات السياسية القادمة قوة دوره أو ضعفه.

---

[19]– كربوسة عمراني، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، أي دور ؟"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، عدد 16، سبتمبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 162، ص 162

3.23 ***علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي:*** قصد النظام السياسي في الجزائر في تعامله مع موضوع المجتمع المدني وتشجيع إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، كما أشير، إلى امتصاص غضب المواطنين واستيائهم، بسبب تدهور الأحوال المعيشية، التي ازدادت تفاقما. كما قصد إحكام قبضته على الوضع العام، حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى هرم السلطة.

ورغم ما عاشته الجزائر من هدوء نسبي، مقارنة بالدول العربية، إلا أن هذا لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر والاحتجاج ضد النظام في كثير من جهات الوطن، وفي كثير من المرات، تعبيرا عن الوضع الاجتماعي السيء والظلم، واستنكارا لمختلف مظاهر الفساد، وغير ذلك من المشاكل. واستفادت هذه النشاطات الاحتجاجية من هامش الحرية الذي يكفله الدستور الجزائري، لكن هذا الهامش عادة ما كانت تملؤه إما تنظيمات طلابية متعددة، تخضع لهذا الاتجاه السياسي أو ذاك، وإما نقابات بعضها غير قادرة على الحركة. بالإضافة إلى أن كثيرا من منظمات المجتمع المدني تحولت إلى لجان دعم ومساندة للرئيس بوتفليقة وللنظام القائم في مختلف القضايا المطروحة، وهذا ما يثير مسألة الاستقلالية التي تعتبر من الأمور الأساسية في موضوع المجتمع المدني. [20]

كما استفادت هذه النشاطات الإحتجاجية، كما أشير آنفا من انعكاسات الربيع العربي الحركية، وخاصة بعد رفع السلطات الجزائرية لحالة الطوارئ التي كانت تحظر مثل هذه النشاطات وتمنعها.

ومن أهم هذه النشاطات الاحتجاجية قبل الحراك، الذي انطلق منذ 22 فبراير 2019، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، التنظيمات الرافضة للعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة، والتي ظهرت مباشرة بعد إعلانه الترشح لهذه العهدة في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014. ومن أهم هذه التنظيمات حركة "بركات"، التي قامت بتنظيم احتجاجات متواصلة أمام الجامعة المركزية بالعاصمة، منها احتجاج ضخم يوم 14 مارس 2014، والذي ضم كثيرا من الفئات الاجتماعية غلبت عليها النخبة المثقفة من إعلاميين وسياسيين وأساتذة جامعيين وموظفين.[21] كما نظم أساتذة الجامعة وقفة تنديدية بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة يوم 12 مارس 2014.

---

[20]– بوزيد، بومدين، "حدود قوه التشريع والتغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي، محاولة فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 11، 2006، ص 64 .

[21]- كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، أي دور؟** مرجع سبق ذكره، ص162

وأهم المبررات التي أعلنتها هذه التنظيمات الاحتجاجية ضد هذه العهدة نجد:

1-حالة الجمود السائدة في مختلف القطاعات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية، الذي ميز أداء المؤسسات الحكومية وكذا المعارضة. ويظهر هذا خاصة في التضييق في المجالين: السياسي والإعلامي، بالإضافة إلى الفوضى في الأداء الاقتصادي، رغم تحسن الحالة المالية للدولة آنذاك، زيادة على الفساد المستشري في كثير من قطاعات الدولة، حتى وصل إلى المؤسسات الهامة فيها، كشركة سوناطراك ووزارة الأشغال العمومية وغيرهما. [22]

2 -حالة اليأس والاستياء التي هيمنت على فئات كثيرة من الشعب، بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري، وبسبب خوصصة المؤسسات والأملاك العمومية بطريقة مريبة، وعدم وجود برنامج اقتصادي واضح ودقيق، بالإضافة إلى تكريس وتدعيم الجمود بالمحافظة على نفس الوجوه في المناصب العليا دون تغيير، رغم إجراء انتخابات شكلية، التي أصبحت فقط وسيلة لتقوم النخب الحاكمة بتجديد نفسها بنفسها، وكسبها الشرعية بواسطة طرق تتكرر مع كل موعد انتخابي شكلي.[23]

3-يضاف إلى هذا الإنتقادات الكبيرة التي وجهها السيد اليمين زروال، الرئيس السادس للجزائر في رسالة إلى الشعب يوم 19 مارس 2014، في ذكرى النصر، حول الأوضاع العامة في البلاد، حيث دعمت هذه الرسالة من موقف حركات المجتمع المدني الرافضة للعهدة الرابعة وزادتها إصرارا.

وفي مقابل نشاط هؤلاء الرافضين، هناك نشاط المؤيدين للعهدة الرابعة، وتتمثل في جل التنظيمات الطلابية بمختلف الجامعات الجزائرية، والتي اجتمعت بالعاصمة يوم 14 مارس 2014، ودعت إلى ضرورة دعم ومساندة ما أسمته بمرشح "الوفاء والاستقرار". وهو نفس موقف منظمة الزوايا التي اجتمعت بالعاصمة في نفس اليوم، وضمت شيوخ الزوايا على مستوى الوطن، والذين عبروا عن دعمهم ومساندتهم لبوتفليقة بل وأعلنوا "البيعة" لعهدة رابعة. بالإضافة إلى المركزية النقابية .... وغيرها من الفعاليات.

وكانت مبررات هذه التنظيمات من هذا الدعم والمساندة للعهدة الرابعة، ما يلي:

---

[22]– نفس المرجع، ص 162

[23]- المرجع نفسه، ص 163

1.للرئيس بوتفليقة الفضل في القضاء على الإرهاب بعد إصدار قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية، مما أدى إلى استقرار البلاد وعودة الحركية السياسية والاقتصادية لها، وخاصة عودة الاستثمارات الكبيرة والأجنبية منها على الخصوص.

2-عودة الجزائر إلى صف الدول الهامة. وهو ما ظهر في الحركية الكبيرة التي شهدتها *الديبلوماسية* الجزائرية، حيث أصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا مع القوى المؤثرة في العالم في كثير من قضاياه.

ثم كان الحراك الذي انطلق في 22 فيفري 2019، والذي أدى إلى الإطاحة بنظام بوتفليقة، ثم تم إجراء انتخابات رئاسية في(12 ديسمبر 2019)، أدت إلى قيام ما يسمى بالجمهورية الجديدة، تم خلالها تعديل الدستور (1 نوفمبر 2020)، ثم إجراء الانتخابات التشريعية (12 جوان 2021).

والاتجاه نحو إجراء انتخابات محلية (بلدية وولائية) في 28 نوفمبر 2021.

4.ضعف مساهمة المجتمع المدني في الجزائر، ووسائل دفع وتدعيم ذلك: يظهر مما سبق ضعف مساهمة المجتمع المدني في العملية الديمقراطية، ولهذا سيتم التعرض لأسباب هذا الضعف. ثم سيتم تناول الوسائل التي يجب توافرها لتجاوز هذه الأسباب والقيام بنشاطه كما ينبغي.

1.4.**أسباب ضعف مساهمة المجتمع المدني في الجزائر:** رغم كثرة تنظيمات المجتمع المدني (أكثر من 80 ألف منظمة بعد صدور الدستور 1989)، إلا أنها بقيت غير فعالة فيما تقوم به، إما بسبب تبعيتها للأحزاب السياسية، أو بسبب سعي الدولة لاحتوائها وتكبيلها، ويظهر ذلك من خلال إجراءات الاعتماد والقبول والتجديد لهذه التنظيمات التي ظلت مشددة وصعبة، مع تقليص نشاطات التنظيمات المقبولة منها والمعتمدة في نشاط وهدف محصور ومحدد. وهذا يعد نوع من المضايقات التي تحد من قدرات منظمات المجتمع المدني ومن تقليص نشاطاتها ومساهماتها.

وعامة، يمكن إرجاع أهم أسباب ضعف مساهمة المجتمع المدني في الجزائر إلى ما يلي:

1- عدم وجود ثقافة سياسية حول المجتمع المدني نفسه في الأوساط الشعبية عامة، إذ ظل الكثيرون باستمرار يتنكرون لدوره ومساهمته، لأنهم لا يعرفون أهميته ودوره في الحياة العامة، مما دفع السلطات في أحيان كثيرة إلى التشكيك في بعض نشاطاته، وبالتالي التضييق عليه.

2- ربط تنظيمات المجتمع المدني بشخصية معينة، أي شخصية القائد، وضعف مبدأ التداول على القيادة في هذه التنظيمات وفي الأحزاب السياسية كذلك، إن لم يكن انعدامها تماما.

3-الجري خلف المساعدات والعطايا التي تمنحها الدولة لهذه التنظيمات، مما أدى إلى تقديم المصالح الضيقة على حساب أهداف التنظيم وأدواره.

4- عدم وجود برامج واضحة لدى هذه التنظيمات، بل هيمنت الاعمال الارتجالية و المزاجية على قراراتها، مع ضعف التنظيم وغياب الاحترافية عند الناشطين فيها، مما جعلها عاجزة على مجابهة المشاكل التي تواجهها، والقيام بالمهام الموكلة إليها، وعلى عجزها عن القيام بأدوارها.

5- عدم وجود شراكة حقيقية بين هذه التنظيمات والسلطات العمومية، إما بسبب تكاسل هذه التنظيمات في العمل الميداني من أجل الدخول في مفاوضات مع هذه السلطات ضمن شراكة مفيدة، أو بسبب عجز هذه التنظيمات، نتيجة لاحتكار السلطات الحاكمة لعملية الممارسة السياسية وصناعة القرارات وإصدار القوانين.[24]

6- أما أكبر عائق ظلت تواجهه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وكان من أكبر أسباب ضعفها في أداء دورها، فهو خضوعها لسيطرة الدولة، وذلك بقيام هذه الأخيرة بفرض إجراءات وقوانين تعقد وتصعب أولا عملية إنشاء هذه المنظمات، وتعقد وتصعب عملها المحدود ثانيا إذا أنشئت. كما ظلت الدولة تقوم بالتغلغل داخل هذه المنظمات والسيطرة عليها، بل أكثر من ذلك ظلت تقوم بخلق تنظيمات وجمعيات مصطنعة موازية نابعة من النظام و تابعة له.[25] وهنا يمكن الإشارة إلى ما ظل يسمي بالمسيرات العفوية، وتجميع الأشخاص المؤطرين لتمجيد النظام والصراخ بحياة الرئيس وبقائه (لجان مساندة الرئيس بوتفليقة لعدة عهد، وحتى العهدة الخامسة لأبريل 2019، والتي ألغيت بفضل الحراك

---

[24]- شايب الذراع، بن يمينة، "**وضعية المؤسسات الديمقراطية و أثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر**"، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص189، 190. ، ص ص 189، 190

[25]- المغيري، محمد زاهي، المجتمع المدني والدولي، دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة، 2018، في: **http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.html2** ، التصفح في: 18 08 2018..

الشعبي في 22 فبراير 2019).كما يمكن ذكر دور المنظمات الجماهيرية الكثيرة التابعة لحزب السلطة (جبهة التحرير الوطني)[26]

ولا شك أن هذه الممارسات الغريبة، قد تركت تأثيرات سلبية على تنظيمات المجتمع المدني وعلى نشاطاتها، فنجدها إما ممنوعة من النشاط، أو مقيدة بمجموعة من القوانين والضوابط. [27] نعم إن كثيرا من منظمات المجتمع المدني هي من صنع النظام الحاكم، وقيليلا منها مستقلة، ولكنها تتعرض لقيود قانونية ومالية صارمة وأحيانا ظالمة، وإلى ضغوطات كثيرة، فافتقارها لمصادر التمويل التي تسمح لها بالنشاط الحر والاستقلالية شكل عائقا لها، جعلها عرضة لاستغلال النظام، بل ربما لاستغلال الجهات الخارجية.[28]

لكل هذا فإن المجتمع المدني خاصة قبل حراك 22 فيفري2019، فقد فاعليته وكفاءته وتحول إلى مجرد أدوات يستخدمها النظام للسيطرة على المواطنين وتضييق الخناق عليهم وعلى حريتهم.[29]

2.4. **وسائل تدعيم مساهمة المجتمع المدني في الجزائر:** بالرغم من ضعف دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر نتيجة للأسباب المشار إليها، إلا أنه يمكن دعمها ودفعها للقيام بأداء وظيفتها بفاعلية أكبر، وتمكينها من القيام بنشاطها على أتم وجه، وذلك بتوافر مجموعة من الوسائل: بعضها اجتماعية- ثقافية، وأخرى اقتصادية، وثالثتها سياسية-قانونية:

1.2.4. **الوسائل الاجتماعية-الثقافية:** هذه الوسائل تعتبر هامة في نجاح المجتمع المدني في القيام بأدواره عامة، وفي عملية التحول الديمقراطي خاصة. فلا ينشط المجتمع المدني فقط بقيام مؤسسات تنظيمية مستقلة عن الدولة، مالم تسبقها ثقافة ترتكز على ضرورة تقييد نشاطات الدولة بحدود معينة عند تعاملها مع المواطنين، باحترام حقهم في التفكير والتعبير والتنظيم والاجتماع ...الخ. وكلما كانت الأحوال الاجتماعية والثقافية تعاني من انقسامات

---

[26]- مجدان، محمد، "العملية الديمقراطية في الجزائر، الأسباب والعوائق"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر، جامعة الجزائر3، عدد 5، 2014، ص 64. ص 64

[27]- منيسي، أحمد، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، في أحمد منيسي (محرر)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004 . ، ص 314

[28]- بابا عرابي، مسلم، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، عدد 35، خريف 2007، ص ص 1- 24. ، ص ص 1-24

[29]- عبد الكريم، هشام، **"المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989- 1999)"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر. 2005- 2006، ص 192

داخلية: لغوية أو دينية أو قبلية أو غيرها، كلما وجدت مؤسسات المجتمع المدني صعوبات في القيام بدورها الطبيعي.[30]

ولهذا يجب دعم المجال الثقافي، لأنه يعد من الأمور المهمة المتعلقة بعملية قيام المجتمع المدني بأدواره. وفي هذا الصدد يبرز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياسات الثقافية والإعلامية والتربوية في المجتمع، فهي تعتبر أسس هامة للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي.[31]

ويتمثل هذا الجانب الثقافي في ركيزتين هامتين هما: العمل على نشر قيم المشاركة، وتعميق الولاء للوطن. وحتى يتم تحقيق ذلك يجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بهذا الدور، وهما مؤسسات التعليم والإعلام خاصة، كما يجب احترام الرأي الآخر، وكذا تشجيع المشاركة السياسية، أي العمل على ترسيخ التنشئة الاجتماعية، من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل المجتمع، حتى يصبح مواطنا إيجابيا يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية في جميع الميادين (الشعور بالمواطنة). ومن الواضح أن نشر هذه القيم، تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، وتعتبر أهم قاعدة في تطوير المجتمع المدني في الجزائر.[32]

إذن فإن فاعلية تنظيمات المجتمع المدني ومساهمتها في التنمية السياسية وفي عملية التحول الديموقراطي مرتبط بشكل الثقافة السياسية السائدة، ويتحقق ذلك من خلال ثقافة المشاركة، هذا ما يؤدي إلى انضمام الأفراد وإقبالهم على العمل السياسي، بل والتأثير في العملية السياسية برمتها، ومن ثم إقامة دولة ديمقراطية حقيقية وليست شكلية.[33]

ولنجاح الإطار الثقافي والاجتماعي في دعم المجتمع المدني، يجب تلبية مطالب الافراد ورغباتهم، وتحقيق حاجاتهم الضرورية، ورفع مستوى الدخل الفردي، مما يجعلهم يترفعون عن الحاجات الخاصة بهم، وعن الانشغال بها، ويسمح لهم بالاهتمام بالمشاركة السياسية، والدخول في الأحزاب والمنظمات التي تمثل لهم وسائل للمشاركة في عملية التحول الديمقراطي.

---

[30]– ربوح ياسين، **"الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008)"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2009 ، ص 297

[31]- عبد الله فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جانفي 1997 ص.297

[32]- ربوح، مرجع سبق ذكره، ص 195

[33]- عابد، مرجع سبق ذكره، ص 72

2.2.4. **الوسائل الاقتصادية**: أي العمل على تحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي كأساس لا بد منه لقيام مجتمع مدني نشيط. إذ كما هو معروف فإن فكرة المجتمع المدني تعود إلى الدول المتقدمة ذات المستوى الاقتصادي العالي، الذي ساهم في تشكيل النظم الديمقراطية بخلاف

الدول المتخلفة ومنها الجزائر، التي تعاني من أزمات ومشاكل اقتصادية كبيرة، جعلها تفشل حتى الآن في تحقيق نمو وتقدم اقتصادي، يساهم في رفع المستوى المادي للمواطنين ويمكنهم بالتالي من الاهتمام بالمشاركة في الأمور السياسية، وبالتالي في عملية التحول الديموقراطي عن طريق إنشاء تنظيمات المجتمع المدني والانضمام للأحزاب والمشاركة في الانتخابات، الخ.

إذن كلما ارتفع مستوى النمو والتقدم الاقتصاديين، وتحسنت ظروف معيشة المواطنين، كلما زاد اهتمامهم بالشؤون العامة، وبالتالي يزداد نشاط المجتمع المدني في المشاركة السياسية، ويزداد دوره في التنمية السياسية، وفي عملية التحول الديموقراطي.

وبالتالي يحتاج تنشيط المجتمع المدني في الجزائر إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي، وذلك بإعطاء دور أهم للقطاع الخاص وللمبادرات الفردية، بعيدا عن تدخل الدولة، الذي يجب أن يقتصر على تهيئة الظروف الضرورية التي تسمح للاقتصاد أن يشتغل، وذلك بوضع القوانين والقواعد التنظيمية لهذه النشاطات الخاصة، وتحقيق الأمن والاستقرار، دون تدخل مباشر من طرف الدولة، لأن تدخلها المباشر في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، يحد من إمكانية تشكل المجتمع المدني المستقل ومن لعب دور فعال.[34]

ومن المسائل الاقتصادية، قضية التمويل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، إذ تمنع من ممارسة أي نشاط اقتصادي أو تجاري، إلا في ميدان الطباعة والنشر. وقد تتجه إلى التمويل الخارجي الذي يلفه الكثير من الشبهات والمخاطر، كالتدخل في شؤون هذه المؤسسات الداخلية، وتوجيهها بما يحقق مصالح وأهداف الجهات المانحة، وليس المصلحة الوطنية. [35] لهذا يجب أن تكون هناك استقلالية مالية لهذه المؤسسات، وأن يسمح لها بممارسة النشاطات الاقتصادية والتجارية.

3.2.4. **الوسائل السياسية-القانونية**[36]: وهذه الوسائل هي مجموعة المبادئ والقواعد السياسية والقانونية التي تعد الضمانات الضرورية لنشاط منظمات المجتمع المدني، والتي

---

[34]- بياضي، مرجع سبق ذكره، ص174

[35]- عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 169

[36]- بياضي، مرجع سبق ذكره، ص 175

يمكن حصرها في توفير إطار سياسي يمكن مختلف هذه المنظمات من حرية التعبير عن أفكارها ومصالحها بطريقة سليمة ومنظمة. وتعتبر الديمقراطية أحسن إطار سياسي لتطور المجتمع المدني[37]. إن تدعيم الديمقراطية هو الأساس الصحيح لقيام المجتمع المدني، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، كحق التصويت والاختيار وحرية التعبير وحق الاجتماع ... الخ, ومن هنا تظهر تلك العلاقة التفاعلية بين الديمقراطية والمجتمع المدني.[38]

وتقوم الديمقراطية بتوفر مجموعة من المبادئ والقواعد السياسية والقانونية، والتي يمكن حصرها في ضرورة قيام تعددية حزبية وتفعيلها، لأن وجود تعددية فعلية وفعالة يعتبر من الوسائل المهمة التي يجب توفرها في الدولة التي تريد قيام مجتمع مدني نشيط وفعال، والتي تتطلب تمكين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من التعبير السياسي.[39]

ولتحقيق فعالية التعددية من أجل الوصول إلى الديمقراطية الصحيحة، يتطلب الأمر ما يلي:

1. القبول بمبدأ التنوع والتعدد والتداول على السلطة سلميا من قبل النظام القائم.
2. ضمان حقوق الإنسان واحترامها، باعتبارها من متطلبات تطوير وتنشيط المجتمع المدني.
3. احترام مبدأ الفصل بين السلطات، ووضع الحدود بين مختلف المؤسسات و أجهزة الدولة حسب الوظائف والأدوار.[40]
4. قيام علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني، مبنية على أسس مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وثمارها على الجميع، وكذلك دعم دور المجتمع المدني، لتصبح العلاقة بين الطرفين منظمة بإطار قانوني من أجل تحقيق نوع من التوازن والتكامل.[41]

---

[37]- مرسي، مشري، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية التفعيل**، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف 20 أوت 2005، ص 16

[38]- عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 166

[39]- المرجع نفسه، ص 154

[40]- الصبيحي، أحمد شكري، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.، ص 197

[41]- مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 16

5.ضرورة وجود وسائل تسمح بالتداول على القيادة داخل مؤسسات المجتمع المدني. إذ يلاحظ هيمنة الثقافة التسلطية في هذه المؤسسات، نفس الشخص القائد منذ نشأة المنظمة (الشخصنة).

6. يجب التخفيف من سيطرة وتغلغل الدولة داخل المجتمع المدني ومحاولة احتوائه، بحجة المبرر الأمني وحجة حماية النظام العام، مما يؤدي إلى التضييق على الحريات العامة والنشاطات.[42]

لهذا على الدولة أن تلتزم بقدر من الحياد إزاء فعاليات المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، وكذلك التخفيف من الإجراءات البيروقراطية المعرقلة في التعامل معها سواء في إنشائها أو حول نشاطاتها كذلك.[43]

7.دعم عملية الإتصال بين النظام ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق الوسائل الرسمية وغير الرسمية، لتمكين فعاليات هذا المجتمع من التعبير عن نفسها، ولذلك وجب تفعيل دور الإعلام وتنشيطه.

كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني نفسها، وتدعيم وسائل الحوار بينها وبين المواطنين من أجل تحسيسهم بأهمية العمل الحزبي والجمعوي والسياسي. ولتحقيق هذا الدور يجب تعبئة وسائل الإعلام والإتصال المختلفة كذلك حتى تلعب هذا الدور.

إذا تحققت هذه المطالب والشروط، يستطيع المجتمع المدنى أن يلعب دوره كما يجب، ويمكن أن يساهم في تحقيق تحول ديموقراطي سليم، وبالتالي الوصول إلى قيام دولة ديموقراطية حقيقية في الجزائر.

خاتمة:

تم تناول مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، منذ الإصلاحات السياسية الثانية سنة 2012 إلى اليوم، نظرا لأن الجزائر تعتبر من بين الدول التي بدأت خطوات في مرحلة التحول هذا. فتم التعرض لمفهوم المجتمع المدني بصفة عامة، وظهور

---

(42)- . زياني، صالح، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، عدد 9، 2003، ص 80. ص 80.

(43)- مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المجتمع المدني في الجزائر وتطوره بصفة خاصة. كما تم تحليل مساهمته في عملية التحول هذه، من خلال استعراض دوره في عملية التنشئة السياسية، وفي عملية المشاركة السياسية، وكذلك بالتعرض إلى العلاقة التي ظلت تربط المجتمع المدني بالسلطة السياسية الحاكمة في الجزائر.

واتضح أن وظيفة هذا المجتمع في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هامة جدا، مثلها مثل الوظيفة التي تلعبها المؤسسات الرسمية في الدولة. هذه الأهمية نابعة خاصة من امتلاك المجتمع المدني رصيدا ثقافيا ومعرفيا، يسمح للجزائر من الحصول على فرص جديدة لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية نابعة من خصوصيات ومقومات المجتمع الجزائري. فالمجتمع المدني هو انعكاس للخلفيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية وغيرها لهذا لمجتمع، مما يسمح له بأن يكون مصدرا للعديد من الحلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه عملية التحول الديمقراطي. هذا يبين العلاقة الهامة بين المجتمع المدني في الجزائر، والعملية الديموقراطية، حيث أن عمل مؤسسات هذا المجتمع قائم على تنظيم مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وكذا الوصول إلى المساهمة في صنع القرارات في مختلف مجالات حياتهم. وهذا يظهر الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر إلى الأمام، وخاصة إذا سمح له بالقيام بدوره هذا، والمتعلق بتنشيط المشاركة السياسية، وترسيخ ثقافة اجتماعية وسياسية، تكون القاعدة الأمامية في إقامة التنشئة الاجتماعية والسياسية.

ولكن في الجزائر ظلت العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية تتميز بالتبعية، بسبب عدم ثقة هذه السلطة بمنظماته. فهي تراها مصدر تهديد لها، مما جعلها منظمات مراقبة ومقيدة. ونتيجة لذلك ظلت فاعلية المجتمع المدني في الجزائر ضعيفة جدا، ودورها ظل محدودا، بسبب طبيعة النظام وسياسة الهيمنة. بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي ذكرت في ثنايا هذه الدراسة.

ولهذا لكي يحصل تحول ديمقراطي صحيح، يجب أن يمكن المجتمع المدني من أداء نشاطه وذلك بفتح المجال أمامه للمساهمة في ترسيخ الديمقراطية، لأن هذه مسؤولية جميع الشركاء الاجتماعيين، وليست مسؤولية الدولة وحدها. كما يجب أن يتم تكريس مبادئ الديمقراطية داخل هياكل منظمات المجتمع المدني أولا، خاصة فيما يتعلق بثقافة التداول على القيادة، والعمل على تثبيت هذه الثقافة على مستوى الفاعلين داخل هذه المنظمات. بالإضافة إلى تهيئة الوسائل الثقافية-الاجتماعية والاقتصادية والسياسية-القانونية التي

تعمل دعم المجتمع المدني ودفعه ليقوم بنشاطه كما ينبغي. وقد يكون الحراك الأخير بداية لدور كبير لهذا المجتمع المدني في نجاح العملية الديموقراطية الحقيقية في الجزائر. فقد أدى إلى سقوط النظام الذي ظل قائما لعقود طويلة، وإلى إجراء انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019، نأمل أن تكون بداية لتحول ديمقراطي حقيقي.

ومع هذا يمكن مقارنة تطور دور المجتمع المدني في الجزائر من حيث اهتمام المشرع الجزائري به وبدوره في كل الإصلاحات والتعديلات السياسية والدستورية التي تمت. كما يمكن رؤية التطور الكمي لمؤسسات المجتمع المدني من حيث زيادة عددها باطراد عبر مراحل فترة الدراسة (2012- 2021). بالإضافة إلى تحسين تنظيم هذه المؤسسات، مما أدى إلى زيادة فاعليتها، خاصة بعد حراك 22 فبراير 2019، وأصبحت أكثر استقلالية عن النظام السياسي، مقارنة بما كانت تتميز به بالتبعية له من قبل. كما يمكن رؤية نوع من الانسجام والتنافس بين مختلف هذه التنظيمات بدل الصراع والتنافر الذي كان سائدا بينها.

المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16.06، المؤرخ في 12. 01 .2012، يتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 2، في: 15 جانفي 2012.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16. 01، المؤرخ في: 6.3. 2016، يتضمن تعديل الدستور **الجريدة الرسمية**، العدد 14، في: 3 جويلية 2016

3. الصبيحي، أحمد شكري، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

4. الصوراني، غازي، **تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، مركز دراسات الغد العربي، غزة، فلسطين 2004.

5. المغيري، محمد زاهي، المجتمع المدني والدولي، دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة، 2018، في: http://www. mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.html2، التصفح في: 18 .2018.08.

6. بابا عرابي، مسلم، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، عدد 35، خريف 2007، ص ص 1- 24.

7.بياضي، محي الدين، **"المجتمع المدني في دول المغرب العربي، دوره في التنمية السياسية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011-2012

8. بوزيد، بومدين، "حدود قوه التشريع والتغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي، محاولة فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 11، 2006، ص 64 .

9. ديلو، ستيفن، **المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003.

10.ربوح، ياسين، **"الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008)"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

11. زياني، صالح، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، عدد 9، 2003، ص 80.

12.شايب الذراع، بن يمينة، **"وضعية المؤسسات الديمقراطية و أثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"**، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص189، 190.

13.ضميري، عزيزة، **"الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007- 2008 .

14. عابد، عمر" **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية"**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015- 2016.

15. عبد الكريم، هشام، **"المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989-1999)"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر. 2005- 2006

16.عبد الله، فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جانفي 1997.

17.كربوسة، عمراني، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، أي دور ؟"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، عدد 16، سبتمبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 162.

18. مجدان، محمد، "العملية الديمقراطية في الجزائر، الأسباب والعوائق"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر، جامعة الجزائر3، عدد 5، 2014، ص 64.

19. مرسي، مشري، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية التفعيل**، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف 20 أوت 2005

20. منيسي، أحمد، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، في أحمد منيسي (محرر)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004 .

21. موازي، بلال، "الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، عدد 1، جانفي 2015 ص148.

22. هرنبرج، جون، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008.

23. هنتنغتن، صموئيل، **الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ط1، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.

24. والي، يسعد، الانتخابات البرلمانية والمحلية وعواقبها على القطب الحزبي الرائد، **ملتقى حول الانتخابات المحلية والبرلمانية في الجزائر** بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2017.

25. وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، **المجتمع المدني في العالم العربي 2013**.